جامعة أبو بكر بلقايد – تلمسان

كلية الحقوق والعلوم السياسية

قسم الحقوق

دروس موجهة لطلبة السنة الثانية ماستر

تخصص القانون البحري والنقل

*** السداسي الثالث ***

بعنوان:

" محاضرات في منهجية إعداد مذكرة التخرج"

د/ أحمد داود رقية

الرابط الالكتروني للمحاضرة:

https://elearn.univ-tlemcen.dz/course/view.php?id=4679

من إعداد: **د. أحمـــد داود رقيـــة**

أستاذة محاضرة "أ"

السنة الجامعية: 2022/2021

مقدمة:

لقد أصبح البحث العلمي أداة نهضة الأمم الذي تخصص له ميزانيات ضخمة، وهيئات متخصصة، حيث وكما يضطلع به باحثون أفراد، تقوم به كذلك مجموعات بحث تسمى فرق أو وحدات أو مراكز أو مخابر بحث.

فمن تعاريف البحث العلمي المتداولة، أنه عملية الاستقصاء الذي يتميز بالتنظيم الدقيق لمحاولة التوصل إلى معلومات أو معارف أو علاقات جيدة، والتحقق من هذه المعلومات والمعارف الموجودة وتطويرها باستخدام طرائق أو مناهج موثوق في مصداقيتها.

كما يعرف البحث العلمي بأنه: "عملية فكرية منظمة يقوم بها شخص يسمى الباحث، من أجل تقصي الحقائق في شأن مسألة أو مشكلة معينة تسمى موضوع البحث، بإتباع طريقة علمية تسمى منهج البحث، بغية الوصول إلى نتائج صالحة للتعميم أو علاج لمشكلة ما بطريقة أيضا قابلة للتعميم على المشاكل المماثلة تسمى نتائج البحث.

كما أن دروس المنهجية تتطلب معرفة ما يلي:

- فلسفة القانون، والمدارس القانونية المختلفة، لمعرفة مختلف الاتجاهات الفلسفية في دراسة القانون، والتي قد يتأثر بها هذا المشرع أو ذاك، أو هذا الفقيه أو ذاك.
- نظرية المعرفة بصفة عامة أي تطور التفكير وكيفية حل المسائل والمشاكل وفهم الظواهر
- نظرية المناهج، والتي تتعلق بكيفية تحليل نص قانوني
- وأخيرا، معرفة مختلف تقنيات إعداد البحث العلمي، ومراحله بدءا من اختيار الموضوع إلى المناقشة.

د/ أحمد داود رقية

كما تتنوع البحوث الأكاديمية في الجامعات من طرف الطلاب والأساتذة والباحثين، فمنها: البحوث الصفية التي يجريها الطلاب أثناء الدراسة، وبحوث الدراسات العليا ويجريها الطلبة أيضا في مراحل الدراسة العالية التي تسمى عندنا بما بعد التدرج، وهناك البحوث التي يقوم بها الأساتذة وهو يشمل الكتب التي ينتجونها والمقالات العلمية التي ينشرونها والمداخلات العلمية التي تقدم في ملتقيات علمية أو ندوات دراسية، كلها تخضع لمنهجية البحث العلمي، وإن اختلفت أحجامها ومسمياتها وأهدافها.

تقنيات ومراحل إعداد مذكرة التخرج

مفهوم إعداد مذكرة التخرج: تعتبر مذكرة التخرج ثمرة التكوين والتربص بالجامعة وفيها يتم تجسيد وتكريس المعلومات والمعارف المختلفة المكتسبة خلال فترة التكوين وهي تعد ضرورية لاستكمال دراسته الجامعية، كما يمكن اعتبار مذكرات التخرج أو الرسائل الجامعية تقارير بحثية يكتبها الطالب عن موضوع معين أو مشكلة محددة تحت إشراف أستاذ مشرف، وبعد اكتمالها ومناقشتها، فإنه بالإمكان نشرها كاملة أو مختصرة أو بالإمكان نشر أجزاء منها –خصوصا بالنسبة لرسائل الماجستير وأطروحات الدكتوراه –لا يشترط في مذكرات الماستر إضافة معرفة جديدة، بل مجرد معالجة الموضوع بطريقة مختلفة.

أما في رسائل الماجستير أو أطروحات الدكتوراه فيشترط أن تضيف معرفة جديدة، إلا أن أطروحة الدكتوراه هي أكثر تعمقا من رسالة الماجستير في وضع الفرضيات وتحليل المعلومات والوصول إلى نتائج وتوصيات، بالإضافة إلى سلامة البحث وجودة الأداء، والتقصي المتعمق بالإضافة إلى المعرفة والجدة في الاكتشاف وأسلوب المعالجة، وفي سبيل تحقيق ذلك ينبغي على الطالب أن تكون له دراية كافية حول مذكرة التخرج، أهدافها، ومراحل إعدادها، وشروطها قبل الشروع في إنجازها.

د/ أحمد داود رقية

يستوجب تحضير مذكرات التخرج بذل جهد كبير وذلك خلال فترة كبيرة من البحث والعمل، حيث يواجه الطالب مجموعة من العراقيل والعقبات؛ وخاصة تلك المرتبطة بضرورة احترام قواعد المنهجية العلمية، فالبحث العلمي يعتبر فرصة للعمل في استقلالية كاملة، ما يسمح الاعتماد على تلك المعارف المكتسبة بعد سنوات من الدراسة، كما يمنح إعداد البحوث حرية كبيرة في اختيار موضوع الدراسة أو إشكالية البحث، حيث يعتبر الطالب حر في اختيار موضوع دراسته أو بحثه.

كما يجب أن يكون اختيار موضوع المذكرة مسبوقا بتفكير وتأمل علميين وكذا بعد قراءات معمقة ودقيقة حول المتغيرات الرئيسية للبحث.

وقبل البدء في إعداد المذكرة؛ كان لا بد من اختيار والاتفاق مع المشرف؛ الذي تتوفر فيه الشروط العلمية للإشراف على هذا النوع من البحوث، على مشروع العمل.

تعد عملية انجاز المذكرات البيداغوجية وكيفيات المنهجية المتبعة لمناقشتها وتقييمها من الأمور الهامة جدا إذ لا يمكن اعتبار أي عمل مقدم في هذا الإطار مقبولا من الناحية العلمية والبيداغوجية إلا إذا استوفى الشروط اللازمة لذلك وارتكز على مبادئ البحث العلمي ارتكازا سليما لا يدعو في أي جزء من أجزائه إلى الشك أو إلى منهجية خاطئة لا تؤدي في النهاية إلى الإخفاق والفشل.

المبحث الأول: مراحل إعداد البحث العلمي:

يعتبر البحث وسيلة وليس غاية، لأن الباحث يحاول بواسطته دراسة ظاهرة أو مشكلة ما، لابد لها من منهجية وأسلوب بغية تحقيق نتائج معينة.

المطلب الأول: اختيار موضوع البحث:

قد يجد الباحث بصفة عامة صعوبة في اختيار موضوع لبحثه إن لم يكن قد تزود بالقراءة الغزيرة والمكثفة، لذلك غالبا ما يقع كثير من الباحثين في التكرار، وإعادة نفس المواضيع السابقة، تحت ذريعة عدم وجود مواضيع، أو أن جميع المواضيع قد تم التطرق إليها.

والأصل في اختيار الموضوع هو اختيار مشكلة، والمشكلة يتوصل إليها الباحث نتيجة ظروف معينة، فقد يلاقيها خلال دراسته، أو خلال مطالعته، أو خلال مشاهدته وملاحظته، أو خلال تأمله، أو من خلال دراسات سابقة، ولا يمكن القول أن الباحث قد توصل إلى موضوع بحثه إلا حين يضع يده على الإشكالية.

إن اختيار الطالب لموضوع بحثه بنفسه لهو دليل على إحساس الطالب بالمشكلة التي سوف يثيرها، وبالتالي يتيح له أن يكون أكثر قربا من تفاصيل بحثه، لكنه لا يستغني أبدا عن توجيه المشرف الذي يعتبر أكثر إحاطة بالمخاطر والصعوبات التي قد تعترض البحث، أما في حالة الاختيار من مواضيع مطروحة أو مقدمة من طرف الأساتذة فينبغي اختيار البحث الأقرب إلى اهتمام الطالب، أو الحقل البحثي الذي يحب أن يبحث فيه.

أما عن دوافع اختيار الموضوع فتتنوع كما سيلي توضيحه:

د/ أحمد داود رقية

الفرع الأول: الدوافع الذاتية: ومنها حب المعرفة، الحصول على الشهادة أو الدرجة العلمية، على جائزة ما، ترقية في الوظيفة، للوفاء بمطالب الوظيفة، أو عدم الرضا بوجهة نظر معينة.

الفرع الثاني: الدوافع الموضوعية: حسب التخصص العلمي الأكاديمي والتخصص الوظيفي:

1- التخصص العلمي الأكاديمي: وهو معيار لا يرتكز على ذات الطالب وإنما على الموضوع والمتمثل في تخصص الطالب من الناحية الأكاديمية، فلا يحق له وهو مسجل كما سبقت الإشارة إليه في تخصص قانون العام المعمق أن يبحث في موضوع يتعلق "الزواج" أو الطلاق والعكس صحيح، وهنا تلعب اللجان العلمية والمجالس العلمية دور إلى جانب الأستاذ المشرف في فرملة وكبح كل باحث عند إجرائه الاختيار مع إلزامه بالتقيد بالاختصاص وعدم الخروج عنه.

2-معيار التخصص الوظيفي: قد يمارس الباحث إلى جانب الدراسة وظيفة ما في جهاز معين كالإدارة المركزية أو الإدارة المحلية أو في مديرية تنفيذية على مستوى الولاية أو في قطاع الصحة أو الأمن ....وغيرها من المجالات وهنا يجبذ أن يختار (موضوعا للتسجيل في الماستر أو الدكتوراه بحيث يكون له علاقة بقطاع الوظيفة التي يشغلها شريطة أن يتناسب هذا النشاط مع التخصص الأكاديمي للطالب، فلا يحق له في مجال العقود التجارية مثلا وقانون الأعمال أن يسجل موضوعا له العلاقة بالتنظيم الإداري للبلدية أو الولاية لا لشيء إلا لكونه موظفا فيها ولا يحق الباحث يعمل في المجلس الدستوري مثلا ومسجل في تخصص القانون الدولي أو قانون العقود أن يختار موضوعا يتعلق بإجراءات الرقابة على دستورية القوانين.

طريقة الاختيار: هناك 03 طرق لاختيار الموضوع، **فإما أن الاختيار** يكون من جانب الطالب وحده أو أن يكون **من جانب الأستاذ المشرف** فيفرض على الطالب موضوعا معينا.

د/ أحمد داود رقية

أما **الطريقة الثالثة** فيكون الاختيار المختلط بحيث يساهم كل من الأستاذ المشرف والطالب في اختيار موضوع المذكرة أو الأطروحة، وتعني هذه الطريقة التقيد بأحد الأسلوبين:

- اختيار الموضوع من قبل الطالب فيقره الأستاذ المشرف ويباركه ويعتبره اختيارا موفقا كأنه هو الذي اقترحه على الطالب.
- اختيار الموضوع من قبل الأستاذ المشرف ثم عرضه على الطالب الذي يستحسنه ويقبل عليه كأنه هو الذي اختاره فيتفق الاثنان على هذه الطريقة سواء اقترح الموضوع الأستاذ المشرف أو الطالب وانعقدت إرادته ما على هذا الاختيار فالطالب يختار والأستاذ يوافق على ضوء الاعتبارات العلمية والمرجعية والذاتية والموضوعية التي تحيط بموضوع المذكرة أو الأطروحة أو الأستاذ المشرف يختار الموضوع ويوافق عليه الطالب بمحض إرادته دون تحفظ أو ضغط.
- كما يمكن أن يكون الاختيار مشتركا إذا اقترح الطالب موضوعا وقابله الأستاذ المشرف باقتراح تعديله دون إلغائه ووافق الطالب على هذا التعديل برضاه دون ضغط أو إكراه و دون تعديل.

إن الجمع بين محاسن الطريقتين السابقتين تحقق حرية الطالب وخبرة الأستاذ المشرف وتجنب هذه الطريقة عيوب الطريقتين السابقتين، ثم إن موافقة الطرفين على موضوع معين يعني سير العمل العلمي والبحثي للطالب سيرا ميسرا بالإضافة إلى أن الأستاذ المشرف سيزود الطالب دون شك بخبرته العلمية والبحثية لأنه اختار موضوعا رغب فيه الأستاذ أو استحسنه بعد عرضه عليه، فالاثنان قد اتفقا اتفاقا حرا متكافئا على الموضوع المختار كما يمكن أن يدخل في اختيار الموضوع طريقة أخرى مختلطة وهي كثيرة الوقوع خاصة بالنسبة للماستر بحيث تعتمد هذه الطريقة على قيام الطالب بعرض مجموعة عناوين 4 أو

5أو 6 مواضيع في مواضيع استهوت الطالب وله الرغبة في البحث فيها على الأستاذ المشرف الذي يقدم نصائحه الاختيار أحد المواضيع المناسبة والتي تنال رضا كل من الطالب والأستاذ المشرف.

المطلب الثاني: المرحلة الثانية: جمع المعلومات= البيبليوغرافيا (البحث عن المراجع):

بعد تطرقنا إلى اختيار الموضوع والمشرف، نتطرق إلى الخطوة الموالية وهي تجميع المعلومات.

الفرع الأول: مفهوم جمع المعلومات: أي جمع المراجع، أو البحث عن المراجع وفي المراجع عن المعلومات، التي وقبل أن تخضع للدراسة والتحليل ستكون بالشكل التالية: معلومات صحيحة وخاطئة، غير كافية، مشتتة وغير معالجة.

وبصيغة أخرى ح تتطلب عملية الاشتغال على جمع مادة البحث بداية التنقيب على مجموع ما يطلق عليه **بيبليوغرافيا الموضوع**، أي مجموع المراجع التي سيعتمد عليها في البحث، وهذه العملية تتطلب مهارة معينة في جمعها.

إن إعداد بيبليوغرافيا موضوع معين وقبل الانطلاق في البحث عنها ممكن، فتبحث في فهارس المكتبات المختلفة، أو عن طريق الإنترنت، أو في رفوف المكتبات نفسها، سواء المكتبات العامة التي تعير الكتب أو تسمح بالاطلاع في المكان، أو التي تبيعها وكل هذه الطرق تفيد في النهاية في إعداد قائمة البيبليوغرافيا التي يتم بعد ذلك محاولة الحصول عليها بالإعارة أو التصوير أو الشراء ... إلخ، حيث تتعدد المراجع وتتنوع كالآتي:

– الكتب العامة التي تشرح قانونا معينا مثلا، الكتب المتخصصة، التي تدرس جزئية معينة بتفصيل، المطبوعات الجامعية، هي دروس أو محاضرات قدمت في الجامعة من طرف أساتذة وأعدوها على شكل مطبوعات مختلفة.

- الأطروحات والرسائل والمذكرات، أطروحات الدكتوراه، ورسائل الماجستير.

- مقالات المجلات المهنية والقضائية (المجلة القضائية للمحكمة العليا، مجلة مجلس الدولة، نشرة القضاة، مجلة الموثق، مجلة المحضر القضائي، مجلة المحامي، مجلة النائب، مجلة الفكر البرلماني ... إلخ)

-المجلات العلمية المحكمة، مقالاتها تخضع للقراءة والتحكيم من طرف خبراء متعددين، (مثل مجلة الحقوق الكويتية، مجلة العلوم القانونية والإدارية الجزائرية ... إلخ)

- مقالات الملتقيات العلمية، تنشر على شكل كتب، أو تنشر في الانترنت، أو تسلم في شكل أقراص مضغوطة.

- النصوص القانونية المختلفة: الدستور، الاتفاقيات والمعاهدات، القوانين العضوية، الأوامر، القوانين، المراسيم الرئاسية، المراسيم التنفيذية، المراسيم الوزارية، القرارات الإدارية واللوائح والمنشورات والتعليمات.

- المواقع الالكترونية، تذكر باسم النطاق فقط، وليس بالضرورة عنوان صفحة الويب نفسها.

- الأحكام والقرارات القضائية المنشورة منها وغير المنشورة، بعض منها ينشر في مجلات خاصة كمجلة المحكمة العليا، وبعضها في الكتب والدراسات، أو في مجموعات أو موسوعات.

- القواميس ودوائر المعارف والأطالس والمعاجم وغيرها من أجل التعريفات والمفاهيم وغيرها.

الفرع الثاني: التعامل العلمي مع المراجع(المعلومات): تعد القراءة من أدقّ المسائل التي تواجه الباحث لأنها تمكنه من استيعاب موضوعه وانتقاء المعلومات التي يتبناها في البحث، فهي ليست عملية تلقائية بل هي عمل منظم يفرض طرق وأساليب معينة يجب التقيد بها.

الفقرة الأولى: أهداف القراءة: تهدف القراءة إلى تحقيق مجموعة من الميزات، تساعد الباحث على استخراج الأفكار التي يراها ضرورية لإعداد بحثه، ويمكن تلخيصها في النقاط التالية:

- التعمق في فهم الموضوع والسيطرة على كل جوانبه؛
- اكتساب نظام تحليل للمعلومات؛
- اكتساب الأسلوب العلمي المنهجي؛
- القدرة على إعداد خطة الموضوع ؛
- الثروة اللغوية الفنية المتخصصة.

الفقرة الثانية: مراحل القراءة: إن إمساك الكتاب والقراءة فيه ليس مهمة الجميع، فهناك من يتقن القراءة ويستفيد منها، وهناك من يمسك الكتاب كمن يمسك لوحة جامدة.

كما لم يتفق كتاب مناهج البحث العلمي على مراحل أو مستويات معينة للقراءة، وهي عموما تقع على ثلاثة مراحل:

1- القراءة السريعة(الكاشفة والاستطلاعية): التي تبدأ بالذهاب إلى نقاط محددة مركزة يتم الاطلاع عليها بلمح البصر، كقراءة الجزء من المقدمة الذي يتضمن الإشكالية، ثم المرور إلى الفهرس لمعرفة فصول البحث وتقسيماته، ثم الاطلاع على الخاتمة وكيف كانت وهل تضمنت نتائج حقيقية أم كانت خاتمة فقيرة من أي إضافات، ثم الاطلاع على قائمة المراجع للتحقق من مدى اطلاع المؤلف.

2- القراءة العادية: والتي تعني أن يقرأ الكتاب من أوله إلى آخره معتمدا على كراسة وقلم حيث يدون المعلومات التي تهمه أو رؤوسها حتى يستطيع العودة إليها.

3- القراءة الناقدة الفاحصة(المستوعبة): والتي تقرأ وتكتب تعليقات على كل جزئية، وتنتقد، وتراجع المؤلف فيما كتب نقطة بنقطة.

والقراءة الأولى ضرورية عند الاطلاع على أي كتاب جديد، أما الثانية فهي تكون في حالة الكتب المفيدة جدا للبحث لأن الباحث لا ينبغي أن يقرأ ما لا يفيده، ويضيع وقته فيه، أما القراءة الثالثة فهي تكون في حالة المقالات غير المطولة، والتي تتضمن بعض الآراء الشخصية لأصحابها، فتحتاج إلى التأني في الأخذ منها بدون تمحيص وتدقيق.

المطلب الثالث: رسم الخطة(تقسيم البحث):

تعرف الخطة على أنها الخطوط العريضة التي يسترشد بها الباحث عند تنفيذ دراسته، وتشبه البوصلة التي يدرك بها السائر أن يسير وكيف يسير، ومن المهم على الباحث أن يدرك أن جميع الأخطاء المنهجية في البحث أو الرسالة العلمية، يرجع في أصله إلى سوء إعداد الخطة.

الفرع الأول: أهمية خطة الدراسة: لقد أصبح وضع الخطة بصورة مسبقة قبل الشروع في البحث: منهجا متبعا في الجامعة الحديثة، وإن كان من المتفق عليه أن الخطة تكون مبدئية وتكون قابلة للتغيير بحسب ما يتكشف أثناء البحث من معطيات لم تكن متاحة بكل تأكيد عند الشروع في البحث، وبلا شك فإن وضع الخطة لا يتضمن فقط عناوين الفصول والمباحث بقدر ما يتضمن خطة العمل التي سيتبعها الباحث بأن يحدد: عنوان البحث، خطة البحث، مدة البحث، أدوات البحث، منهج البحث، تكاليف البحث ... إلخ

الفرع الثاني: ضوابط إعداد خطة البحث العلمي: تعتمد خطة البحث مجموعة مبادئ كالتالي:

– أفضل الخطط هي الخطط الثنائية، فتقسم دراسات الدكتوراه عادة إلى جزئين أو قسمين أو بابين، ودراسات الماجستير إلى فصلين، والفصل بدوره إلى مبحثين أو مباحث، والمبحث إلى مطلبين أو مطالب، والمطلب إلى فروع، والفروع يمكن أيضا تقسيمها إلى الفقرات.

– يجب أن الخطة تكون متوازنة، توازنا كميا لا حسابيا، أي توازنا في أقسام البحث، فالفصلان يجب أن يكونا متوازنين، والمباحث يجب أن تكون متوازنة، وكذلك المطالب، والفروع، فلا يقبل أن يكون فصل من ثمانين صفحة بينما الفصل الآخر من ثلاثين، وهكذا.

– أن تكون الخطة تكون متسلسلة منطقيا بالنسبة لأطوار الموضوع، فالمبادئ قبل التطبيقات، والقواعد قبل الاستثناءات، والأسباب قبل النتائج، والشروط قبل الآثار، وهكذا.

المطلب الرابع: نسل المعلومات وتنظيمها:

إن أخذ المعلومات من الكتب دون تنظيم سوف يوقع الباحث في تعب كبير لا طائل منه، وهناك طرق كثيرة لنسل وتدوين وتنظيم المعلومات التي تؤخذ من الكتب:

– من تلك الطرق **طريقة البطاقات،** وهي أوراق من نوع الورق المقوى التي تخصص منها كل بطاقة لتدوين فكرة ما مقتطعة من كتاب ما مع تدوين كل معلومات ذلك الكتاب والصفحة ... إلخ، ولكن سلبيتها تتمثل في كثرتها وصعوبة تنظيمها.

– ومنها **طرقة الملفات:** فيجعل الباحث لكل فصل أو مبحث ملفا خاصا يضع فيه ما قام بنقله من المراجع، فكلما نقل معلومة في ورقة معينة مثلا بحث عن الملف المناسب لتلك المعلومة ووضعها فيه.

– أما **الطريقة المثلى فهي استعمال الحاسوب،** فيخصص لكل مبحث أو فصل ملف معين بنفس الطريقة التي ذكرناها في طريقة الملفات، ولكن هذه المرة بطريقة إلكترونية وليس ورقية، ومميزات هذه الطريقة كثيرة جدا، وخاصة من حيث سهولة التعديل والتغيير في الحاسوب، وليس هناك من سلبيات أبدا إلا لمن لا يتقن التعامل مع الحاسوب، فقد سهل هذا الأخير كل عسير، وخاصة في عصر الانترنت أين يمكن تخزين المعلومات في مراكز رفع أو في منتديات أو مواقع أو في البريد الالكتروني مثلا.

د/ أحمد داود رقية

المبحث الثاني: صياغة مضمون البحث(مرحلة التحرير):

بعد الانتهاء من المراحل السابقة، تأتي المرحلة الهامة والأساسية وهي مرحلة إعداد البحث القانوني وكتابته، إذ ينتقل الباحث من مرحلة الجمع والتدوين والترتيب إلى مرحلة الكتابة، وهي من أشق المراحل لأنها تعني نقل الباحث للقارئ الصورة الكاملة عن موضوعه في جميع مراحل البحث منذ أن كان مشكلة يراد حلها وصولا إلى النتائج التي تم التوصل إليها، كما تعني أيضا عرض جهود الباحث برصد المعلومات وتحليلها ومناقشتها وإعلان النتائج المتوصل إليها وفق منهج علمي سليم، مع ظهور الشخصية العلمية للباحث فيما يتوصل إليه من نتائج وآراء.

وتتجسد عملية كتابة البحث العلمي، في صياغة وتحرير نتائج الدراسة وفقا لقواعد وأساليب منهجية علمية دقيقة ومنطقية، وإخراجه بصورة واضحة وجيدة للقارئ، بهدف إقناعه بمضمون البحث العلمي المعد سلفا.

فعملية البحث العلمي تتضمن أهدافا معينة ومحددة، وتتكون من مجموعة من المقدمات والدعائم التي يجب على الباحث احترامها والالتزام بها أثناء مرحلة الكتابة.

المطلب الأول: مقومات كتابة البحث العلمي:

وهو البحث ذاته الذي سيقدم إلى لجنة المناقشة، يتضمن كل ما قام به الباحث حيث يبين كيفية: تحديده للمشكلة، بحثه عن المراجع وتصميمه للموضوع بالإضافة إلى ما توصل إليه من معلومات ونتائج، ويتم إعداد هذا التقرير ليكون جاهزا للطباعة والنسخ في شكل مذكرة، وهو يتضمن العديد من العناصر الشكلية والموضوعية.

د/ أحمد داود رقية

وعليه فالتقرير النهائي تلحقه كل الانتقادات التي ستوجه إلى البحث، فقد يوصف بأنه ركيك، أو مليء بالأخطاء، أو بعدم وضوح المنهجية، أو المفتقر إلى النتائج الملموسة والمؤسسة، أو المفتقر إلى التحليل السليم، أو المعقد الأسلوب.

بعد أن يستوعب الباحث موضوع بحثه بشكل عميق من خلال الاطلاع على المصادر والمراجع المختلفة وإتمام خطة بحثه، تتضح المعالم الرئيسية لموضوعه سواء على المستوى العام(الخطوط العامة)، أو على المستوى التفصيلي(فصول، مباحث، مطالب...).

وفي هذا الصدد سنقف عند أهم مقومات كتابة البحث القانوني والتي تتمثل فيما يلي:

الفرع الأول: ظهور شخصية الباحث: حيث أن المراجع نفسها قد تكون عند باحثين، فتظهر كفاءة أحدهما مقارنة بالآخر في الاستفادة من المراجع، بشكل جيد، هنا تظهر شخصية الباحث وقدرته، وليس كل ما تم جمعه سيتم إثباته في البحث بل ستبدأ عملية التصفية والاختيار والتمحيص، والباحث الجيد يجعل بحثه بمثابة عملية تحصيل فهو يستزيد من المعرفة، ويجعل عقله مصفاة لكل ما قرأه، ذلك أنه حين بدأ الموضوع كان خالي الذهن تماما من أي فكرة عنه ثم بدأ فيه وبدأت تتضح ملامحه شيئا فشيئا.

الفرع الثاني: خصوصية أسلوب البحث القانوني: الأسلوب هو الواسطة التي توصل المعلومات التي يريد الباحث إيصالها إلى الغير وهو ما يميز كل باحث عن الآخر، فالتعبير عن الأفكار التي جمعها الباحث يكون بأسلوب خاص به(الأسلوب الشخصي)بعيدا عن النقل والاقتباس الحرفي(مؤشر سلبي على صدق الباحث).

وخصوصية البحث القانوني تميزه عن غيره من البحوث على اعتبار أنه كثيرا ما يوصف بالبحث الجاف، فمعظم البحوث القانونية تعتمد على المعلومات النظرية التي تدور حولها مشكلة البحث، فلا تجد

فيها صورا أو خرائط أو جداول أو إحصائيات إلا نادرا، وهذا الأمر يحتم التقيد بلغة القانون التي تقتضي استخدام المفردات بدقة(غرامة، تعويض)، (الحبس، السجن)، لذا لابد على الباحث الإلمام بهذه الدقة من خلال القراءة وسعة الاطلاع بدلا من الاعتماد على الثقافة العامة أو المفردات الدارجة.

ويتضمن أسلوب البحث القانوني العديد من الخصائص، لذلك يجب أن يراعي فيه التنسيق وحسن عرض الأفكار بأسانيدها وأدلتها وصولا إلى التوصيات ذات القيمة والأهمية، ويجب أن يراعى فيها الدقة والاختصار وليس الحشو الممل.

كما أن الموضوعية والروح العلمية هي أصل من أصول البحث العلمي، ويقصد بها الحياد التام في البحث والبعد عن تأثير الأهواء والانفعالات، ولا يمنع الباحث أي مانع من إبداء رأيه دون تهكم ودون تسفيه.

وينبغي على الباحث أن يجعل البحث يتحدث عن نفسه، ويتجنب تماما ظهور شخصه في البحث في صورة التعبير عن ذاته كالقول: أرى، وأعتقد، وقد استفدت من الموضوع، وقد توصلت... إلخ، ويستعمل ضمير الغائب والمبني للمجهول كالقول: يبدو أنه، يظهر، ويتضح مما سبق، وغيرها.

وبطبيعة الحال فإن أسلوب الباحث يفرض نفسه على البحث حيث يبين قدراته على البحث، ولكن هذا الأسلوب لا يغطي على المنهجية العلمية المتبعة التي هي منهجية واحدة، ويؤكد هنا على أهمية استعمال اللغة العلمية التي هي عندنا اللغة القانونية بمصطلحاتها وصياغتها والابتعاد عن صور الإنشاء الأدبي الذي هو اختلال كبير يصيب البحث في الصميم.

كما أن استعمال علامات الترقيم لا غنى عنه، ويجب استعمالها استعمالا صحيحا، ويمكن تلخيص ذلك في الآتي:

النقطة: في نهاية الجملة التامة، وللتعبير عن الاختصار مثل ص. لكلمة صفحة.

الفاصلة: لسكتة الخفيفة بين أجزاء الكلام، وين الكلمات المترادفة، والمتعاطفة، وبين الشرط وجوابه، والصفات المتكررة، وبين القسم وجوابه، وبعد المنادى ....

النقطة الفاصلة أو الفاصلة المنقوطة: بين جملتين طويلتين في نفس السياق كأن تكون إحداهما سببا للأخرى.

النقطتان الرأسيتان: للتوضيح وبداية التنصيص.

علامة الاستفهام: بعد الجمل الاستفهامية.

علامة التعجب: بعد الصيغ التعجبية.

الشرطة أو الوصلة: للجمل المنفصلة في أسطر مستقلة للعبير عن أفكار متسلسلة.

الشرطتان: للجمل الاعتراضية.

الشولتان المزدوجتان: لتضمين الكلام المقتبس أو التنصيص.

القوسان: لتوضيح المعاني أو حول بعض الكلمات، التي ليست من أركان الكلام كالأسماء الأجنبية أو الأرقام أو غيرها.

النقط الأفقية: علامات الحذف في الاقتباس.

الخط المائل: تستعمل مع الأرقام كالفقرات في النصوص القانونية مثلا.

المطلب الثاني: القواعد الشكلية لإعداد البحث العلمي(أجزاء): تتضمن القواعد الخاصة بالشكل جانبين متكاملين فيما بينهما، ما يتعلق بترتيب أجزاء البحث(الفرع الأول)، وما يتعلق بقواعد التهميش والتوثيق(الفرع الثاني).

الفرع الأول: ترتيب أجزاء البحث: يجب أن يراعى بشأنه احترام ترتيب أجزاء البحث المعتمدة، كما يلي:

الفقرة الأولى: صفحات تمهيدية: وتتضمن:

1- صفحة العنوان(الواجهة): هي نفس الغلاف الخارجي للمذكرة، وتتضمن: اسم الجامعة والكلية والقسم، وعنوان البحث الذي يفضل أن لا يزيد عن 15 كلمة، وعبارة تحت العنوان تفيد نوع الدرجة التي قدم البحث لاستكمالها، وأسفل منها: اسم الطالب الباحث واسم المشرف، وأسفل منه أعضاء لجنة المناقشة وفي الأسفل من كل ذلك السنة الجامعية.

2- صفحة الإهداء: وقد تكون الإهداء لشخص عزيز أو أشخاص أعزاء أو لجهات اعتبارية كالوطن وأجهزة الدولة والجامعة، وقد تكون للمتوفين، وهي جوازية وليست إجبارية، ومع ذلك فلا يجب أن تتضمن عبارات الغرام وإنما فقط الإعزاز والإجلال.

3- صفحة الشكر: الشكر والامتنان هو للذين ساعدوا الباحث ووجهوه وأعانوه بأي شكل من الأشكال.

4- قائمة المختصرات: تظهر الحاجة لمثل هذه المختصرات عندما تكون كثيرة في البحث.

الفقرة الثانية: الصفحات الأساسية:

1- مقدمة: هي أولى مشتملات البحث، وهي المدخل العلمي الوصفي للبحث لأنها تقدّم الفكرة الأساسية عن البحث والغاية من معالجة الموضوع، وتتضمن أيضا المحاور الأساسية للبحث بصورة موجزة ومفيدة ودالة في نفس الوقت.

د/ أحمد داود رقية

فالمقدمة دراسة مستقلة وهامة كونها توضح الروابط بين أبواب وفصول البحث وتحتوي على مجموعة من العناصر تزيد أو تنقص حسب أهمية كل عنصر وحسب نوع البحث، لكن هناك نقاطا أساسية يجب أن تتضمنها كل مقدمة.

ويجب أن تكون المقدمة مختصرة، فليس المطلوب فيهاتركيز المعلومات، وأن تتضمن بعض العناصر المهمة التي تذكر عادة دون حاجة إلى تخصيصها بعنوان، حيث يقدم الباحث ملخصا لأفكاره واتجاه موضوع البحث من الناحية النظرية، ومنها:

- **التعريف بموضوع البحث**: وهو مدخل تمهيدي لموضوع البحث يكون في فقرة أو فقرتين في نصف صفحة يبرز فيه الباحث أهمية البحث أو يتم فيه ترجمة المقصود بعنوان البحث، ويعطي فيه فكرة كاملة وواضحة عن معالم الموضوع.
- **أهمية البحث**: ويحدد فيه الباحث الأهمية العلمية النظرية والتطبيقية للموضوع، ومما لاشك فيه أنّ الباحث حينما يختار عنوان بحثه فإنه سيكون مدفوعا بدوافع علمية وعملية(ذاتية وموضوعية)، وتظهر أهمية الموضوع من خلال بعض العبارات مثل: "وتنبع قيمته من....."، أو" وبوجه عام تتمثل أهدافه في إلقاء الضوء....".

ولا بد على الباحث العلمي أن يجب على السؤال بما يتعلق بموضوع البحث العلمي، أي لا يقوم بالتطرق إلى أي عنوان لا يتعلق بموضوع البحث العلمي، فيقوم الباحث العلمي بالإجابة على السؤال في فقرة أو على هيئة نقاط من شأنها أن تبين للقارئ الأهمية التي يتناولها موضوع البحث العلمي عن غيره من المواضيع.

ولا ريب أن الباحث العلمي يقوم بكتابة أهمية كتابة البحث العلمي، بطريقة علمية سلسة وسهلة من شأنها أن توضح للقارئ الأهمية بسهولة.

- **أهداف البحث:** تتمثل أهداف كتابة البحث العلمي في إجابة الباحث العلمي حول السؤال المتمثل في التالي: ما الغرض الذي تود تحقيقه عند وصولك الخطوة الأخيرة من خطوات البحث العلمي؟ لا شك أن لكل بحث علمي أهداف مرجوة يقوم الباحث العلمي باختيار عنوان البحث العلمي من أجل تحقيق غرض معين وهي ذاتها تعتبر نقاط وصول، أي عندما يقوم الباحث العلمي بتحقيقها، تخلص مهمة كتابة البحث العلمي الذي يتناول موضوعًا معينًا.

ومن هنا يمكن القول، بأنه يتوجب على الباحث العلمي بأن يقوم بكتابة أهداف البحث العلمي على هيئة نقاط، بصورة تمكن القارئ العلمي على فهم ما الغرض من اختيار الباحث العلمي لموضوع لاسيما لمشكلة البحث العلمي على نحو صحيح.

بالتالي ثمة فرق كبير بين أهداف البحث وأهميته، حيث أن أهداف البحث هي مجموعة النتائج التي يسعى الباحث العلمي للوصول إليها من خلال البحث والدراسة المنظمة، أما أهمية الدراسة فهي ما تضيفه الدراسة إلى المجتمع العلمي ودرجة النفع والاستفادة بالدراسة ككل، حيث قد يخلط الباحث بين أهداف البحث وأهميته، فالأهداف هي النتائج التي سوف يحقِّقها عند انتهائه من البحث، والتي يمكن أن تشتق من فرضيات البحث أو تساؤلاته، أما أهمية البحث، فهي ما يمكن أن يترتب على نتائج البحث من فوائد علمية وتطبيقية لصالح هيئات أو مؤسسة معينة.

- **تحديد(صياغة) مشكلة(إشكالية) البحث:** لابد لكل موضوع من مشكلة يعالجها، وأساس قيام (البحث الهدف منه) هو حل مشكلة محددة يذكرها الباحث في المقدمة، وهي عبارة عن سؤال يتطلب

حلا، كما يقوم الباحث بتحليل الإشكالية إلى تساؤلات فرعية ليسهل عليه الإجابة عليها، على أن تصاغ مشكلة البحث صياغة واضحة، بحيث تعبّر عمّا يدور في ذهن الباحث، وتبين الأثر الذي يرغب في إيجاد حل له.

ولعل طرح الإشكالية هو عملية أصعب من إيجاد الحلول لها، فالإشكاليات العلمية ليست كأي تساؤل آخر، فهي تطرح فقط عندما يكون في مقدور الباحث دراستها والإجابة عنها، وتكون الإجابة متضمنة لإضافة ما (تكتسي أهمية علمية أو عملية)، ويجب على الباحث أن يتقن صياغة المشكلة ليفهمها الجميع، فلا تكون إشكالية في نظر الباحث فقط.

وعلى كل حال فالإشكالية تتطلب العديد من العناصر الضرورية أثناء صياغتها: صياغة دقيقة، صياغة علمية، صياغة موضوعية، صياغة شاملة للخطة التي سيقسم على أساسها الموضوع، وصياغة متوافقة مع العنوان فالعلاقة بين هذه الثلاثة وثيقة جدا: العنوان والإشكالية والخطة، فالعنوان يحتم طرح الإشكالية بطريقة معينة، والإشكالية ترسم الخطة التي ستتبع، والخطة لا تكون متطابقة مع العنوان كما هو معلوم لكنها تشمل أطوار الموضوع بالشكل الذي يجيب عن الإشكالية.

- **الدراسات السابقة في الموضوع(اختياري)**: قد تتضمن المقدمة فحصا للمراجع السابقة، لتقدير ما إذا كانت قد تناولت الموضوع بشكل جيد أو أهملت بعض أجزائه، أو لم تتطرق إلى المشكلة التي يطرحها الباحث.
- **تحديد منهج البحث(المنهجية المتبعة أو طريقة البحث)**: يتمثل في أسلوب التفكير العلمي الذي على الباحث أن يتبعه في دراسته، وما إذا كانت قد اقتصرت على منهج واحد أو جمعت بين مناهج عدة، فهي تعتمد على المنطق والاستدلال والموضوعية وصولا إلى نتائج منطقية أيضا، فاكتشاف

حلول المشاكل قد يقع أحيانا بالصدفة، لكن الطريقة العلمية لا تصل إلى حل المشاكل بالصدفة إنما بإتباع خطوات دقيقة تسمى المنهج العلمي، وهي **تتميز** بما يلي: الانطلاق من تساؤل واضح وليس من أفكار مسبقة، الوصول إلى نتائج موثوقة لكنها غير قطعية ولا مطلقة.

بالتالي يعد هذا العامل جوهريا في كتابة البحث ويؤدي تطبيقه بدقة إلى إضفاء الوضوح والموضوعية على عملية الصياغة والتحرير، ويوفر ضمانات السير المتناسق والمنظم لها، للوصول إلى النتائج العلمية المرجوة الوصول إليها(المنهج الاستدلالي، المنهج الوصفي، المنهج المقارن، المنهج التاريخي...).

ومن الأخطاء الشائعة عدم تحديد منهج الدراسة في المقدمة، وكأن ذكر المنهج هو ذكر شكلي فقط دون الاعتناء بأصول ذلك المنهج وأسسه، كأن يذكر مثلا أن المنهج المتبع هو المنهج التحليلي ثم لا يظهر لهذا المنهج أي أثر.

- **خطة البحث:** تعرض في نهاية المقدمة خطة البحث على شكل فقرات، فلا تدون الأبواب والفصول والمباحث والمطالب بطريقة الفهرس أو المحتويات، وإنما يحاول الباحث أن يقنع القارئ بمبررات تقسيم الموضوع تقسيما ثنائيا مثلا(جانب نظري وجانب تطبيقي).
- **الصعوبات والعقبات** التي قابلت الباحث(اختياري).
- **حدود الدراسة:** ويقصد بها الحدود أو الحواجز التي يلتزم الباحث بالوقوف عندها في البحث العلمي يتم تحت هذه الخطوة تحديد مشكلة البحث بصورة دقيقة، مما يساعد في التركيز على أهداف محددة، ويجنبه التقدم الزائد، أو تجاوز حدود بحثه في النتائج التي يتوصل إليها.

وتنقسم هذه الحدود إلى الأنواع التالية:

✓**حدود موضوعية:** أي ما ستقتصر عليه أسئلتها، كأن يعالج الباحث جانبا محددا وضيقا من الموضوع وليس الموضوع كله؛

✓**حدود بشرية:** تتضمن أفراد عينية البحث، ومواصفاتهم وبسبب اختيارهم دون غيرهم،كأن يقتصر البحث على النساء المغاربيات دون نساء العالم؛

✓**حدود مكانية:** وتتعلق هذه الحدود بالمكان أو المنطقة الجغرافية التي سينفذ فيها البحث، وخصائصها وخصوصيتها التي تنفرد بها وتميزها عن باقي المناطق، مما يحد من عملية تعميم النتائج على مجتمع البحث مثال ذلك، أن يقتصر البحث على الولايات الجنوبية؛

✓**حدود زمانية:** وتتعلق هذه الحدود بالزمن الذي سيجري فيه البحث، كأن يقتصر الباحث على جمع المعلومات عن الفترة ما بعد التعددية الحزبية.

يتضح مما سبق أن هذه الحدود هي حدود طوعية يفرضها الباحث على نفسه، وهذا يمكنه من توجيه اهتمامه لنقاط أساسية محدودة، وهو في ذلك حر له أن يضع ما يشاء من حدود يرى أنها تساعده في تركيز جهوده وتوفير وقته، ولكن عليه أن يوسع هذه الحدود ويفسر أسباب وضعه لها.

كما تجدر الإشارة، إلى أن على الباحث تفادي المقدمة الطويلة ذات العمومية الشديدة، بأن تخلو من الشرح المعمق للموضوع، أو أن يستخدم فيها لغة فضفاضة بعيدة عن الأسلوب العلمي الدقيق والمحدد، أو يكتب مقدمة شديدة الاختصار، لا تمكِّن القارئ من فَهم أبعاد المشكلة، كما لا يعرض هذه المشكلة بطريقة منطقية يستطيع بها توضيح دوافع ومبررات البحث.

كما لا تجيب المقدمة عن التساؤلات أو الأسئلة المطروحة، ولا تتضمن استنتاجات أو خلاصة، وترقم المقدمة ضمن الصفحات الأولية وتأخذ ترقيما بالحروف الأبجدية غالبا.

علاوة على انه يجب الحرص على ربط عناصر المقدمة ربطا سليما ومنطقيا، لأن المقدمة غير المترابطة لا تفي بالغرض في البحث القانوني (تحضير ذهن القارئ لتقبل موضوع البحث).

ملاحظة:

-على الباحث أن لا يناقش عناصر الموضوع، وأن لا يتصدى إلى التحليل ولا إلى توجيه النقد عند تحرير المقدمة، وأن لا يكشف عن توجهه، ولا يضع حلولا وأجوبة عن التساؤلات.

-لا تكتب الخطة مفصلة عند الانتهاء من المقدمة بل تترك للفهرس، وإنما يكتفي الباحث بالإعلان عنها فقط وذلك من خلال كتابة عنوان الفصل الأول وكذا الفصل الثاني.

-تناسق عدد صفحات المقدمة مع إجمالي صفحات الموضوع، فهناك من يستحسن أن تمثل المقدمة عشر 10 بالمئة من إجمالي عدد الصفحات.

-تحرر المقدمة في شكلها النهائي بعد الانتهاء من دراسة الموضوع وكتابته، ومع ذلك ينصح أن يتم تجميع المعلومات التي تندرج تحتها في مسودة مع ذكر مصدرها، وذلك حتى لا تتشتت أفكار الباحث ولا يبذل مجهودا مضاعفا.

-يفضل أن لا تعنون المقدمة وتكتب مباشرة في شكل فقرات.

2- المتن أو الموضوع(متن البحث القانوني): يحتوي على كافة عمليات المناقشة والتحليل والتركيب لجوانب الموضوع، ويبدأ عامة صلب الموضوع(المتن) من الباب أو الفصل حسب التقسيم المعتمد في البحث، وينتهي إلى غاية الخاتمة(يعتمد على المخطط التالي: باب، فصل، مبحث، مطلب، فرع، فقرة...).

ويتعين أن يراعى الباحث في الفصول مجموعة نقاط مهمة:

د/ أحمد داود رقية

- حسن اختيار العناوين الفرعية: التي يجب أن تكون كاملة (لا يسوغ الاختصار) ودالة على المحتوى، ومتقنة غير ركيكة الصياغة، وتكون الفروع والمطالب ضرورية وغير متكلفة ومتسلسلة في عرض الأفكار حسب محتوى العنوان الرئيسي).
- بدء كل فصل ومبحث بتمهيد صغير، يكون مدخلا للموضوع ومبينا لسبب تقسيمه له بالطريقة التي قسمه بها، ويحافظ على هذا المنهج إلى نهاية البحث.
- لغاية الربط بين فصل وفصل، أن يختم الفصل بخلاصة موجزة، تتضمن النتائج الجزئية التي توصل إليها ويدخل بها إلى الفصل الموالي، بغية إعادة تجميع الأفكار في ذهن القارئ.

ويلاحظ في بعض البحوث أن الباحث يبدأ بما يسمى بالباب التمهيدي أو الفصل التمهيدي، والذي تتحدد وظيفته في تضمين بعض المعلومات الأساسية الخاصة بمشكلة البحث، كما لو تضمن التطور التاريخي لموضوع الدراسة.

3- خاتمة البحث القانوني: خاتمة البحث من حيث الشكل، هي آخر ما يتضمنه البحث وتشكل ملخصا نهائيا له، وفيها يقوم الباحث ببلورة النتائج والأفكار التي يتوصل إليها على ضوء تحليلاته التي تضمنها الموضوع.

فهي إذن عرض موجز وشامل لكافة المراحل والجهود والأعمال التي قام بها الباحث، وهي حوصلة مختصرة للنتائج والحقائق المتوصل إليها، لهذا يجب ألا تحتوي الخاتمة على معلومات أو حقائق جديدة تضاف إلى البحث، كما لا يجوز فيها الاقتباس أو الإشارة إلى مراجع تؤيد فكرة ما، بل هي مجرد وصف سريع لهذا البحث والنتائج والمقترحات والتوصيات التي توصل إليها الباحث.

ويقترح معظم الفقهاء أن تقسم الخاتمة إلى فقرات تسهيلا لصياغتها:

د/ أحمد داود رقية

الفقرة الأولى: استعراض ماهية الدراسة دون الخوض في التفاصيل

الفقرة الثانية: الاستنتاجات والنتائج والأفكار الجديدة التي توصل إليها الباحث[1].

الفقرة الثالثة: الإشارة إلى المقترحات والتوصيات التي يرى الباحث أنه من المناسب العمل عليها[2].

4- الملاحق: مفرده الملحق هو أحد أجزاء البحث العلمي وهي عبارة عن بيانات أو معلومات أو وثائق يلجأ الباحث إلى تضمينها في نهاية البحث لارتباطها بمضمون البحث، والتي لا يستطيع أن يدرجها في صلب البحث حفاظا على انسجامه وعدم الإخلال بترتيب الأفكار وتسلسلها.

كما أن الهدف من الملاحق يظهر في تمكين القارئ من الرجوع إلى فكرة معينة أو توضيح جانب معين لمراجعته في الملاحق دون استخدام متن البحث، إذ أنها تكثر في الدراسات التاريخية أو الأدبية وتقل في الدراسات القانونية.

ويتنوع عدد وأهمية الملاحق بحسب طبيعة موضوع البحث وميدانه، وتطبيقا لذلك تعتبر من الملاحق الأشكال والرسومات والنماذج والخرائط والجداول والإحصائيات، ونماذج الاستبيانات وصور المخطوطات، والوثائق التاريخية.

وفي مجال البحوث القانونية عادة ما تكون الملاحق تشريعات أو قوانين هامة لها علاقة بالبحث أو مشاريع قوانين والنصوص الكاملة للأحكام والقرارات القضائية، وأيضا نصوص الاتفاقيات والمعاهدات دولية التي لها صلة بالبحث، أو خرائط جغرافية معينة وأيضا نماذج شكلية لعقود معينة.

د/ أحمد داود رقية

[1] - بالنسبة للنتائج لا بد أن يُختم بما توصل إليه الباحث من أفكار تتعلق بموضوع البحث، كالتوصل إلى فكرة مركزة حول موضوع البحث(عنوان)، موقف القوانين المقارنة، موقف القضاء المقارن، انتقاد المواقف التشريعية والفقهية والقضائية التي يشوبها قصور، تشخيص نقاط الخلل، وجهة نظر الباحث حول الموضوع، موقف الشريعة الإسلامية.

[2] - بالنسبة للمقترحات هي الرؤية المستقبلية والمقترحة حول موضوع البحث أي التوجهات التي يراها الباحث مناسبة ومقترحات يقدمها للمشرع وغيره. ويشترط ألا يكون المقترح واردا فعلا في التشريع، وأي أن يكون مقترحا حديثا، وأن يكون مقبولا، وأخيرا أن يورد التسبيب القانوني للمقترح.

ويراعى في كتابة الملاحق ما يلي:

*توضع الملاحق بعد نهاية الخاتمة مباشرة أي قبل قائمة المصادر والمراجع لأنه من المحتمل اعتماد الباحث على مراجع قد تشمل تلك الملاحق.

*ترقيم تلك الملاحق وتسلسلها وكتابة عناوين موضوعاتها، بحيث يشار لكل منها برقم معين وغالبا ما يتطلب الإشارة إلى تلك الملاحق في متن النص، كأن يكتب الباحث مثلا: "انظر الملحق كذا."

*عدم الإكثار من الملاحق كي لا ينفر القارئ منها ويتجاهلها.

*إذا كانت بعض النصوص متوفرة ويمكن الحصول عليها بسهولة فلا داعي لإيرادها في الملحق.

5- قائمة المراجع: لا تكفي الإشارة إلى المراجع في هوامش البحث، وإنما يستلزم إعداد قائمة لها تدون في نهاية البحث، أي حصر وتنظيم جميع المراجع والمصادر التي اعتمد عليها الباحث في إنشاء بحثه.

وتعتبر قائمة المصادر والمراجع العنصر الأساسي الذي تستند إليه عملية التوثيق في البحث العلمي، لذا فهي ذات أهمية كبيرة في تكوين الانطباع الأولي عن البحث.

فقائمة المصادر والمراجع تمكن القارئ من تقييم مدى جدية البحث، فنوعية المراجع المستعملة من أهم العوامل التي يتم على أساسها تقييم البحث، وهو امتداد للأمانة العلمية التي سار عليها الباحث في كل مراحل إعداد بحثه، كما أنها انعكاس للجهد العلمي الذي قام به الباحث من خلال جميع تلك المصادر.

وهناك مجموعة **من الضوابط** على الباحث مراعاتها عند إعداد القائمة أهمها:

*عدم المبالغة في ذكر المراجع، بحيث لا يضمّن الباحث قائمة عناوين كثيرة لمجرد الإيحاء للقارئ بأنه قد بذل جهدا في إعداد البحث.

*يجب ألا يذكر الباحث إلا المراجع التي اطلع عليها مباشرة، أما تلك التي لم يطلع عليها فبإمكانه الإشارة إليها في الهامش بوضع عبارة: "نقلا عن...."، مع الإشارة إلى المرجع الذي أشار إليها.

*الإشارة إلى تلك المراجع والمصادر بشكل دقيق، وهي في الحقيقة إعادة نفس البيانات والعناصر المذكورة في الهوامش مع حذف الصفحة (عند ذكر المرجع لأول مرة).

*أن يكون الباحث ملما بالمراجع التي استخدمها في البحث، وأن يكون لديه فكرة عنها.

*تدوين المصادر في قائمة المراجع بحيث تكتب قائمة المراجع في صفحة مستقلة مع وضع عنوان واضح لها(قائمة المراجع).

*يتم إتباع ترقيم موحد لقائمة المراجع.

تدوين الوثائق في قائمة المراجع: في البداية يجب على الباحث أن يفصل ما بين المراجع باللغة العربية وأخرى باللغة الأجنبية، ثم المصادر والمراجع، فيبدأ أولا بعرض المصادر ثم المراجع، ويفصل في هذه ما بين المراجع العامة والمراجع المتخصصة.

أما المراجع باللغة العربية، فيبدأ فيها بالمراجع العامة فالمتخصصة، ثم الرسائل الجامعية(الأطروحات والرسائل)، المقالات العلمية(المجلات العلمية والتظاهرات)، ثم النصوص القانونية مرتبة بحسب تدرجها التشريعي الدستور أولا، الاتفاقيات الدولية، القوانين العضوية، القوانين والأوامر، المراسيم الرئاسية والمراسيم التنفيذية، وكذا مراعاة تاريخها، وأخيرا الأحكام والقرارات القضائية، ويراعى في المراجع العامة والمتخصصة والمقالات والرسائل ترتيبها أبجديا لألقاب المؤلفين.

الترتيب على أساس الحروف الأبجدية أو الهجائية(الترتيب الألفبائي): وذلك بالنظر إلى الحرف الأول الذي يبدأ به لقب المؤلف.

الحروف الأبجدية: أ ب ج د هـ و ز ح ط ي ك ل م ن س ع ف ص ق ر ش ت ث خ ز ض ظ غ.

الحروف الهجائية: أ ب ت ث ج ح خ د ر ز س ش ص ض ط ظ ع غ ف ق ك ل م ن هـ و ي.

وإذا كانت بعض ألقاب المؤلفين تبدأ بنفس الحروف فإنه ينظر إلى الحرف الثاني فالثالث، وهكذا حتى يصل الباحث إلى ترتيب كل المصادر والمراجع، وهذا التصنيف يشمل كل المصادر والمراجع سواء أكانت كتبا أو مقالات أو غيرها.

6- الفهرس: المقصود بفهرسة موضوعات وعناوين البحث العلمي هو إقامة دليل ومرشد في نهاية البحث يبين أهم العناوين الأساسية والفرعية وفقا لتقسيمات خطة البحث، وأرقام الصفحات التي تحتويها.

ويكمن الهدف من الفهرس في مساعدة القارئ في الرجوع إلى ما يحتاجه دون تحمل عناء تصفح البحث كاملا.

ويراعى فيه ذكر الفصول والمباحث والمطالب والفروع فقط دون باقي التفريعات، ويشير إلى صفحات تلك الأجزاء، ولذلك فهو يوضع بعد الانتهاء التام من البحث وكتابة كل أجزائه.

7- ملخص البحث: بلغة أجنبية بالإضافة إلى ملخص بلغة البحث، في آخر صفحة من البحث.

الفرع الثاني: قواعد الاقتباس، الإسناد والتوثيق(التهميش):

الفقرة الأولى: مفهوم الاقتباس: لا يستغني الباحث عن الاقتباس مادام أنه يعتمد فيه على المراجع، فالأخذ من المراجع هو اقتباس منها.

أولا: أنواع الاقتباس: تختلف طريقة الاقتباس كما يلي:

د/ أحمد داود رقية

1- الاقتباس الحرفي: ينبغي حينئذ وضع إشارة تدل على الاقتباس، وهي غالبا تضمين الكلام المقتبس بين شولتين أو مزدوجتين " ..."، فإن كان الاقتباس فيه كلام محذوف عوض الكلام المحذوف داخل النص المقتبس بثلاث نقاط متتابعة.

2- الاقتباس الضمني: أي أخذ الفكرة من صاحبها وصياغتها بالأسلوب الخاص فهو لا يستدعي أي إشارة مادام أن التهميش سيقوم بدور نسبة القول إلى قائله.

ثانيا: قواعد الاقتباس: أهمها عدم الإكثار منه، وعدم التطويل فيه، فلا يسوغ أن يتم اقتباس صفحة كاملة أو صفحات، وإنما فقط جملة أو جمل عديدة، ويجب في كل الأحوال مراعاة التهميش، فتنسب كل فكرة إلى صاحبها بكل أمانة، وليس كما يفعل الكثيرون، فيختارون تهميش بعض الأفكار وترك بعضها دون تهميش، وكأنها غير معنية به، بينما هي من صميم الأفكار المقتبسة،

الفقرة الثانية: هوامش البحث القانوني: إنّ من أهم المسائل المنهجية التي يجب الإلمام بها من طرف الباحث هي قواعد التوثيق أو استخدام الهوامش في البحث، وكيفية الإشارة إلى المراجع والمصادر التي تم الاعتماد عليها في إعداد البحث، بل إنّ مصداقية وجدّية البحث أساسا تقاس بمقدار عدد وتنوع المصادر والمراجع التي استند إليها الباحث(وحداثة وتطور هذه المصادر).

وما دامت البحوث العلمية هي مجموعة من معلومات مستقاة من مختلف المصادر والمراجع بالدرجة الأولى، فإنه لابد من استخدام قواعد التوثيق طبقا لمبادئ وأساليب المنهجية العلمية.

وتبدو أهمية الهامش في التعبير عن الموضوعية والأمانة العلمية لأن الباحث عندما يشير إلى المصدر الذي استعان به فإنه يراد من ذلك التفريق بين أفكاره والأفكار التي نقلها عن غيره، كما أنه بذلك

د/ أحمد داود رقية

يساعد الباحثين الآخرين على الإلمام والتعرف على المصدر المشار إليه وإمكانية الاعتماد عليه في بحوث أخرى.

وتجدر الإشارة إلى أن نظام الهوامش لم يكن معروفا لدى العرب قديما، وإنما كان يعرف بنظام الحواشي، حيث تكتب شروحات أو تعاليق في جوانب الصفحة وفي أعلاها وفي أسفلها.

والحاشية هي القسم الذي يخرج عن النص إما لشرح فكرة ما أو للإشارة إلى مصدر أو مرجع أو تعليقات أو إحالات أو تراجم (ويسمى أيضا التذييل)، وإن كانت تسمية الهامش هي السائدة حاليا.

وعموما هناك طريقتان أساسيتان في إدراج الهوامش في البحوث القانونية، أولها أن تكون مدرجة في نهاية كل صفحة، وثانيها أن تكون مجمّعة في نهاية الدراسة.

إضافة إلى ذلك هناك طريقة الترقيم المستقل(الترقيم التسلسلي التام)، وهذه الطريقة تعتمد إتباع ترقيم واحد في البحث أو الرسالة يبدأ بأول رقم إلى آخر هامش في البحث، مع بقاء هامش كل صفحة في أسفلها.

أنواع(وظائف) الهامش: ليس الغرض من التهميش دائما ذكر المراجع، فقد يكون للتوضيح والبيان والتعقيب والتعليق والنقد والمقارنة وعديد الأغراض.

وما دام الأمر يتعلق بما يخرج عن النص الأصلي من إحالات وتعاليق وشروح، فنجد ثلاثة أنواع من الهوامش كما سيلي توضيحه:

✓**هوامش المراجع:** وذلك عند ذكر مصدر المعلومة وإرجاع الفكرة إلى صاحبها الأصلي حفاظا على الأمانة العلمية (يشير الباحث في الهامش إلى صاحب المعلومة ومن أين اقتبسها، حتى لا ينسبها إليه هو دون وجه

حق)، أو حتى الإشارة إلى مصادر أخرى غنية بالمعلومات أو مراجع إضافية ينصح القارئ بالرجوع إليها لمزيد من التفصيل.

✓**هوامش شارحة:** في بعض الحالات تحتاج المعلومة المذكورة(كلمة أو عبارة) في المتن إلى شرح أكثر وتفصيل، ويرغب الباحث في الحفاظ على تسلسل الأفكار الواردة في المتن فيورد ذلك في الهامش، أو مثلا للفكرة مجموعة من التعريفات يكتفي بذكر اثنان منهم وما تبقى يكتب في الهامش أو للجزئية لمعالجة تطور تاريخي لا يستدعي كتابته في المتن فيحال إلى الهامش.

✓**هوامش محيلة على البحث نفسه:** ليتفادى الباحث التكرار وإعادة دراسة جزئية معينة سبق له وأن تطرق لها في بحثه أو أنه سيتطرق إليها لاحقا، يشير في الهامش إلى ذلك مع ذكر الصفحة، فيكتب في الهامش مثلا: سبق أن تم دراستها بالتفصيل من خلال المبحث الأول تحت عنوان (ذكر عنوان المبحث) ص 22 من هذه المذكرة.

ثانيا: طريقة التهميش(تدوين الهوامش): يضع الباحث الهامش حسب نوع المادة العلمية على النحو التالي:

1- القرآن الكريم: سورة كذا، الآية رقم 21 مثلا

2- الكتب:

أ- حالة استعمال الكتاب لأول مرة: عندما يقتبس الباحث المعلومة من كتاب لأول مرة، يصاغ الهامش بكافة تفاصيل الكتاب كالتالي: أنظر، اسم ولقب المؤلف، عنوان الكتاب، الجزء، دار النشر، بلد النشر، الطبعة، السنة، الصفحة، **مثلا:** أنظر، أحمد شوقي الشلقاني، مبادئ الإجراءات الجزائية في التشريع الجزائري، ج 02، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، ط 04، 2008، ص 22.

د/ أحمد داود رقية

ب- عند إعادة استعمال الكتاب: عند أخذ معلومة من نفس الكتاب لثاني مرة أو أكثر، لا يضع الباحث كافة التفاصيل كما في الاستعمال الأول، بل يكتفي بوضع الهامش بالطريقة التالية: اسم ولقب المؤلف، المرجع السابق، الصفحة، **مثلا**: أحمد شوقي الشلقاني، المرجع السابق، ص33 .

ج- حالة أخذ نفس الفكرة من كتابين مختلفين: قد يقتبس الباحث المعلومة من كتاب ويجدها أيضا في كتاب آخر، فيرغب في الإشارة إلى المؤلفين، ففي هذه الحالة يوضع الهامش على النحو التالي: أنظر، اسم ولقب المؤلف الأول، عنوان الكتاب، .....؛ اسم ولقب المؤلف الثاني، عنوان الكتاب، .....، الملاحظ أنه في هذه الحالة يفصل بين تفاصيل الكتاب الأول والثاني **نقطة فوقها فاصلة**.

د- تهميش مرجع غير مباشر: يكون الباحث أمام هذه الحالة عندما يقتبس معلومة من كتاب، فيجد أن مؤلف هذا الكتاب ليس بصاحب الفكرة الأصلي وإنما هو الآخر اقتبس هذه المعلومة عن مؤلف آخر، فهنا يكون أمام أحد هذين الحلين:

* قد يكون بإمكان الباحث أن يتحصل على الكتاب الذي مؤلفه هو صاحب الفكرة الأصلي، في هذه الحالة يذكره في الهامش بنفس طريقة كتابة هامش الكتاب المبين أعلاه.

* أما إذا تعذر على الباحث الحصول على المرجع الأصلي، فيكتفي بالمرجع غير المباشر، وعند كتابة الهامش يتبع الطريقة التالية: يذكر المعلومات الخاصة بالمرجع الأصلي التي وردت في هامش المرجع غير المباشر ثم يضع، مقتبس عن: ويذكر تفاصيل الكتاب الذي بين يديه والذي أخذ منه المعلومة.

هـ- حالة اقتباس معلومة من كتاب لدى مؤلفه إصدارات أخرى: في حالة ما إذا استعان الباحث بمرجعين أو أكثر لنفس المؤلف ولكن بعناوين مختلفة، وحتى لا يختلط الأمر عليه ولا على القارئ، عليه أن يتبع الطريقة التالية في التهميش:

د/ أحمد داود رقية

- عند استعمال المراجع لأول مرة لا يطرح أي إشكال، لأن الباحث يذكر في الهامش جميع التفاصيل المتعلقة بالمرجع المستعمل، فلا يختلط عليه الأمر.

مثلا: أنظر، بلحاج العربي، أحكام الزواج في ضوء قانون الأسرة الجديد -وفق آخر التعديلات ومدعم بأحدث اجتهادات المحكمة العليا-، دار الثقافة، الجزائر، 2012، ص61 .

أنظر، بلحاج العربي، أحكام الزوجية وآثارها في قانون الأسرة الجزائري، دار هومة، الجزائر، 2015، ص 30.

- وأما إذا استعملها لأكثر من مرة، ففي هذه الحالة يذكر: اسم ولقب المؤلف، بداية العنوان...المرجع السابق، ص **مثلا:** بلحاج العربي، أحكام الزواج في...المرجع السابق، ص70 .

بلحاج العربي، أحكام الزوجية وآثارها...المرجع السابق، ص89 .

ملاحظات: عند التفتيش في صفحات الكتاب من أوله إلى آخره قد لا نجد أحد البيانات، الحل===

- إذا لم تذكر الطبعة فلا بأس بذلك، ويحذف هذا البيان.
- إذا كان الكتاب صادرا بلا تاريخ يكتب: بدون تاريخ نشر في المكان المخصص.
- إذا لم يكن للكتاب ناشر يكتب، دون دار نشر.

3- المقالات العلمية(المجلات القانونية): الرجوع إلى المقالات القانونية أمر ضروري، مطلوب، ومهم بالنسبة للباحث القانوني، لجمع المعلومات وإثراء الموضوع محل الدراسة، ويتم وضع الهامش كالتالي: اسم ولقب صاحب المقال، عنوان المقال، اسم المجلة، بلد المجلة، السنة، العدد، الصفحة.

مثلا: أنظر، أحمد داود رقية، مبدأ عدم التمييز ضد المرأة في قانون العمل: دراسة في قانون العمل الفلسطيني مقارنة بالجزائري- مجلة جامعة الإسراء للمؤتمرات العلمية، العدد الثالث(03)، ديسمبر 2019، جامعة الإسراء، غزة، فلسطين، ص.ص. 231- 252

د/ أحمد داود رقية

4- الرسائل العلمية(أطروحات الدكتوراه ومذكرات الماجستير): انظر: اسم الباحث، عنوان الأطروحة أو الرسالة أو المذكرة، نوعها (مثلا: رسالة ماجستير)، الجامعة أو الكلية التي نوقشت فيها (جامعة الجزائر مثلا)، سنة المناقشة، ص.

مثلا: أنظر، أحمد داود رقية، الحماية القانونية للجنين المخبري،- دراسة مقارنة-، أطروحة دكتوراه، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة أبو بكر بلقايد، تلمسان، 2015-2016، ص 53.

- عند إعادة استعمالها: أحمد داود رقية، المرجع السابق، ص205 .

5- النصوص القانونية:

* عند ذكر التقنين في المتن لأول مرة تكتب تفاصيله في الهامش على النحو التالي، مع تحديد نوع القانون (أمر، قانون، مرسوم رئاسي..):

- الأمر رقم 05-02، المؤرخ في 18 محرم 1426، الموافق ل 27 فيفري 2005، المعدل والمتمم للقانون رقم 84-11، المؤرخ في 09 رمضان 1404، الموافق ل 09 جوان 1984، والمتضمن قانون الأسرة الجزائري، ج ر 15

* عند إعادة استعماله، يكتب باستعمال المختصرات: المادة 11 من ق .أ .ج المختصر هنا قانون الأسرة الجزائري.

6- الأحكام والقرارات القضائية الصادرة عن المحكمة العليا: قد تكون منشورة في مجلات أو مذكورة في كتب ومراجع عامة أو غير منشورة، فيكون التهميش حسب الحالات المذكورة بالكيفيات الآتية:

ذكر المحكمة، اسم الغرفة أو القسم، تاريخ القرار، رقم الملف، اسم المجلة التي ذكر فيها القرار، سنة المجلة، العدد، ص.

د/ أحمد داود رقية

أ- منشور في: المجلة القضائية للمحكمة العليا مثلا، عدد ..، سنة ..، ص.....

ب- مذكور في: تهميش الكتاب بالطريقة المذكورة أعلاه في طريقة تهميش الكتب وكذلك الرسائل العلمية.

ج- غير منشور.

7- المطبوعات انظر: لقب واسم الأستاذ، عنوان المطبوعة أو عبارة محاضرات في مقياس كذا، الجهة التي أصدرتها إن وجدت، السنة الجامعية أو تاريخ الطبع، ص21 مثلا

8- أخذ المعلومة من مواقع الانترنيت: ليعتمد على المعلومات المأخوذة من مواقع الانترنيت، يشترط أن يكون الموقع رسميا، وأن يحتوي المقال على صاحبه وعنوان، وأن يتحقق الباحث من صحة المعلومة وعندئذ يوضع الهامش بالشكل التالي: اسم صاحب المقال، عنوان المقال، تاريخ نشر المقال، ذكر الموقع، تاريخ الإطلاع.

ملاحظة هامة: لو ذكر نفس المرجع في نفس الصفحة وفي الهامش الموالي مباشرة يهمش كالتالي: اسم المؤلف، عبارة المرجع نفسه أو نفس المرجع، ثم الصفحة، أو عبارة نفس الصفحة إن كانت من نفس الصفحة.

ثالثا: قواعد التوثيق: هناك مجموعة من القواعد والمبادئ التي يجب على الباحث التقيد به، لاسيما وأن النقل والاقتباس من الكتب ليس هو غاية الباحث ولا هو هدفه، وإنما الغاية هي النقل الواعي والأمين.

ومن أهم تلك القواعد والضوابط ما يلي:

* عدم إغراق البحث في التعليق والتهميش، مما يجهد القارئ ويؤدي إلى نفوره من البحث.

* عدم الخلط بين المراجع الرئيسة والثانوية.

د/ أحمد داود رقية

* التأكد من المرجع أو المعلومات الواردة في الهامش وعدم نقله دون مراجعة.

* الفصل بين المتن والهامش والتمييز بينهما عن طريق حجم الخط.

* وضع إشارة أو رقم يشير إلى الهامش للفت نظر القارئ.

* في حال الاقتباس غير المباشر يجب على الباحث الإشارة في الهامش إلى المصدر الأصلي مع عبارة "نقلا عن... ، "مشار إليه في...."....إلخ.

مما يتجلى من خلاله أن صياغة مضمون البحث بشكل سليم وواضح تحتم على الطالب الباحث الاهتمام بثلاث جوانب أساسية هي:

✓**الجانب العلمي والموضوعي (المحتوى)**: من حيث استخدام المصطلحات العلمية والفنية المتخصصة في مجال البحث.

✓**الجانب اللغوي(الأسلوب)**: أي من حيث دقة الأسلوب اللغوي والتعبيري، وسلامة النحو والصرف.

✓**الجانب الشكلي أو الفني**: أي من حيث الشكل المادي للمذكرة، والإشارات والعلامات المطلوب استخدامها، كذلك الترقيم والتنقيط المتبع في مختلف جوانب المذكرة.

رابعا: أهمية احترام قواعد الاقتباس والنهميش: بالتالي تفادي الوقوع في السرقة العلمية التي انتشرت مؤخرا، بسبب عدم القدرة العلمية لدى الباحثين، عدم كفاءتهم، قلة ثقافتهم واطلاعهم، وعدم وجود الوازع الأخلاقي لديهم.

1- مفهوم الأمانة العلمية: ينضوي تحت مفهومها جملة من السلوكيات والمحاذير، التي يعتبر الإقدام عليها مكونا لعنصر الانتهاك أو سوء السلوك العلمي، وتندرج أساسا ضمن ثلاثة تصنيفات رئيسية:

-الغش: هو أي مساس بسلامة البيانات ودقتها من تلفيق وتزييف وسواهما.

د/ أحمد داود رقية

-**الخداع والتضليل**: يشمل تعمد انتهاك قوانين التحليل المنهجي السليم والترجمة غير الدقيقة.

- **انتهاك حقوق الملكية الفكرية** والتي يعتبر الانتحال ابرز صورها.

إذا فالأمانة العلمية هي أن أكون أميناً في أثناء كتابة بحث أو رسالة أو أي نوع من أنواع الكتابة، فيما يختص بنقل الاقتباسات من الآخرين والمحافظة على تعبهم، وضد الأمانة العلمية هو السرقة العلمية.

كما يمكن تعريفها في ابسط معناها:"هي استخدام غير معترف به لأفكار وأعمال الآخرين يحدث بقصد أو غير قصد، وسواء أكانت السرقة مقصودة أو غير مقصودة فهي تمثل انتهاكا أكاديميا خطيرا."

ولقد تم تعريف السرقة العلمية، ضمن الفصل الثاني في المادة 3 من القرار الوزاري رقم 933 المؤرخ في 28 جويلية 2016 الذي يحدد القواعد المتعلقة بالوقاية من السرقة العلمية ومكافحتها: "تعتبر سرقة علمية بمفهوم هذا القرار، كل عمل يقوم به الطالب أو ... كل من يشارك في عمل ثابت لانتحال وتزوير النتائج أو غش في الأعمال العلمية المطالب بها أو في أي منشورات علمية أو بيداغوجية"، كما تعتبر سرقة علمية: "كل اقتباس كلي أو جزئي لأفكار أو معلومات أو نص أو فقرة أو مقطع أو مقاطع من وثيقة أو إعادة صياغتها دون وضعها بين شولتين ودون ذكر مصدرها وأصحابها الأصليين".

2- نماذج عن الإخلال بالأمانة العلمية: انطلاقا مما سبق تتجلى أهم صور السرقة العلمية وخيانة الأمانة العلمية في ما يأتي:

أ- **الاقتباس الكلي أو الجزئي دون الإشارة إلى المصدر**: وتتجلى هذه الصورة في الاقتباس كليا أو جزئيا لأفكار أو معلومات أو نص أو فقرة أو مقطع من مقال منشور أو من كتب أو مجلات أو دراسات أو تقارير أو من مواقع إلكترونية ، أو إعادة صياغتها دون التنويه للمصدر أو المؤلف الأصلي.

إذ يقوم الباحث، بقرصنة أفكار تخص مؤلف معين، دون الإشارة إلى صاحبها، أو عن طريق التلاعب في أسلوب الصياغة من أجل طمس معالم الفكرة الأصلية للمؤلف، وإسنادها إلى الباحث (السارق)، عن طريق تجاوز الهامش أو الإحالة إلى المصدر.

ب- **الاختلاق:** أين يقوم الباحث باختلاق نتائج علمية من نسج خياله، أو توقعه الشخصي دون أي مجهود، أين يدعي مخرجات ليس لها أي أساس، ويعطي نتائج علمية كاذبة، لا تمد للعلم بصلة، ولا يوصل الاعتماد عليها إلى أية نتيجة.

ج- **تكرار نشر البحث الواحد:** أين يقوم الباحث بنشر بحثه بأكثر من مجلة علمية، مؤتمر علمي، وهو ما يعد مخالفة، ويزيد من جسامتها تعمد الباحث إيهام المحكمين بان بحثه الذي يريد نشره للمرة الثانية لا علاقة بالبحث الأول المنشور، أين يلجأ لتغيير عنوان البحث.

د- **قيام الباحث بإدراج اسمه في بحوث لم يساهم في إنجازها:** وفي هذه الصورة يقوم الباحث بإدراج اسمه في بحث أو عمل علمي دون المشاركة في إعداده أو حتى الإلمام بموضوع البحث أو الجدوى من هذه الدراسة.

هـ- **طرح توصيات من أبحاث علمية على أنها توصيات ذاتية:** أين يقوم الباحث تقمص النتائج والتوصيات المتوصل إليها في بحوث معينة و إدراجها في بحثه على أنها توصيات شخصية، مع تأكيده لذلك عن طريق استعمال عبارات توحي بأنها استنتاجات شخصية، ومن ذلك نرى، نقترح، نوصي ....

ولو أن الأصل أن التوصيات يتوجب أن تكون نتاجا شخصيا و عصارة ما توصل إليه الباحث بعد أن قطع أشواطا في التحليل والبحث، مما يؤهله لطرح التوصيات و الاقتراحات، خلافا لبعض الأخطاء المنهجية المرتكبة من طرف بعض الباحثين أين يدرجون الإجالة في التوصيات و النتائج.

و- **النقل واللصق من الإنترنيت:** أدى توافر المعلومات الإلكترونية بكم هائل إلى اعتماد الباحثين عليها، و الإدعاء أن ملكية المعلومات تعود إليهم، فاستخدام تقنيتي "القص واللصق"، جعلت من عملية نقل المعلومات من شبكة الانترنيت أمرا سهلا للنقل عن طريق شبكة الانترنيت دون الإشارة إلى المصدر، مما يقوم صورة أخرى من صور خيانة الأمانة العلمية الماسة بالبحث العلمي .

فالمعلومات المنشورة عبر شبكة الانترنيت لا تعد فضاء مفتوحا عاما، أي أنه من الضروري الإشارة إلى مصدر كل معلومة أو مخطط أو صورة نشرت عبر الانترنيت، من منطلق أن الصور المنشورة عبر الانترنيت هي ملكية فكرية لأصحابها، ولا يجوز الاعتداء عليها في كل الأحوال.

ز- **سرقة بحث علمي بصورة كلية:** أين يقوم الباحث بنسخ عمل شخص آخر من أجل الحصول على فضل البحث الذي لم ينجزه، ولو أنه لا مانع أن يتبادل الباحثون ذات المراجع، أو ذات المصدر للمعلومات من طرف كلا الباحثين، إلا أن الإخلال يتجلى في قيام الباحث بنسخ عمل علمي لباحث آخر.

3- تجنب السرقة العلمية: لكي لا يقع الطالب أو الباحث في شبهات السرقة العلمية، يجب عليه أن يقوم بعمليات التوثيق البحثي لكل المعلومات أو البيانات التي ترد في بحثه وذلك من خلال إتباع قواعد أخلاقيات البحث العلمي من خلال الإشارة إلى مصادر المعلومات التي استفاد منها الباحث وتوثيقها.

4- العقوبات المترتبة عن السرقة العلمية: اعتبرت م 4/35 من المنشور الوزاري رقم 933 كل تصرف يشكل سرقة بمفهوم م 3 من هذا القرار وله صلة بالأعمال العلمية والبيداغوجية المطالب بها من طرف الطالب في مذكرات التخرج في الليسانس والماستر والماجستير والدكتوراه قبل أو بعد مناقشتها، يعرض صاحبها إلى إبطال المناقشة وسحب اللقب الحائز عليه.